Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 2, 2026, Pages: 424-431
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The role of social norms in reducing the spread of crime

Mabrouka Saleh Salama AlSaghir *
Department of sociology, Faculty of Education, Bani Waleed University, Libya

دور الأعراف الاجتماعية في الحد من تفشي الجريمة

مبروكة صالح سلامة الصغير *
قسم علم الاجتماع، كلية التربية، جامعة بني وليد، ليبيا

*Corresponding author: mabroukalsghier@bwu.edu.ly

Received: March 14, 2026	Accepted: April 27, 2026	Published: May 14, 2026

Abstract:
This work explores how social norms contribute to reducing crime within society as one of the most important forms of informal control that guides individual behavior. The research stems from the idea that a well-established system of shared values and traditions among members of society strengthens adherence to proper conduct and reduces the likelihood of deviant behavior. The study employs a conceptual descriptive analysis of social norms and their importance in regulating individual behavior within Libyan society. It identifies the reasons for the decline of social norms in the face of crime, such as political crises, wars, and economic pressures, and proposes practical mechanisms to revitalize their role in enhancing security and social stability. The research also reviews previous literature addressing social values and informal crime control. The findings demonstrate that social norms play a pivotal role in crime reduction and that societies maintaining traditional moral principles possess effective mechanisms for instilling these values in new generations. Furthermore, the erosion of social norms leads to a breakdown in the informal social control network. The research concludes that social norms help guide individual behavior, maintain order, and solidify shared values, thereby creating a safer and more stable environment. Promoting awareness of social values and their continuous application can serve as an effective preventative tool against criminal phenomena.

Keywords: Role, Social Norms, Crime.

الملخص
يبحث هذا العمل في كيفية إسهام الأعراف الاجتماعية في الحد من الجريمة داخل المجتمع بوصفها أحد أهم أشكال الضبط غير الرسمي التي توجه سلوك الأفراد. وينطلق البحث من فكرة أن وجود منظومة راسخة من القيم والتقاليد المشتركة يعزز الالتزام بالسلوك السوي ويقلل فرص ظهور التصرفات المنحرفة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمفاهيم الأعراف الاجتماعية وأهميتها في تنظيم السلوك داخل المجتمع الليبي. وحدد البحث أسباب تراجع الأعراف الاجتماعية في مواجهة الجريمة مثل الأزمات السياسية والحروب والضغوط الاقتصادية واقترح آليات عملية لتفعيل دورها بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المجتمعي. كما راجع البحث الأدبيات السابقة التي تناولت القيم الاجتماعية ودور الضبط غير الرسمي في الوقاية من الجريمة. وتوضح النتائج أن للأعراف الاجتماعية دوراً محورياً في الحد من الجريمة وأن المجتمعات التي تحافظ على قيمها التقليدية تمتلك آليات فعالة لغرس هذه القيم لدى الأجيال الجديدة. علاوة على ذلك فإن تآكل الأعراف الاجتماعية يؤدي إلى تصدع شبكة الرقابة المجتمعية غير الرسمية. ويخلص البحث إلى أن الأعراف الاجتماعية تساعد في توجيه سلوك الأفراد والحفاظ على النظام وترسيخ القيم المشتركة مما يخلق بيئة أكثر أماناً واستقراراً. إن تعزيز الوعي بالقيم الاجتماعية وتطبيقاتها بشكل مستمر يمكن أن يكون أداة وقائية فعالة ضد الظواهر الإجرامية.

الكلمات المفتاحية: الدور، الأعراف الاجتماعية، الجريمة.

المقدمة:

تعتبر الجريمة إحدى الظواهر الاجتماعية السلبية التي تؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمعات وتماسكها؛ إذ تهدد الأمن الاجتماعي والاقتصادي وتزعزع الثقة بين أفراد المجتمع. وعلى الرغم من تعدد الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الجريمة، إلا أن المجتمع يمتلك أدوات وأساليب وقائية يمكن أن تحد من تفشيها، ومن أبرز هذه الأدوات الأعراف الاجتماعية. فالأعراف الاجتماعية هي مجموعة من القواعد غير المكتوبة التي يتفق عليها أفراد المجتمع، وتحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض من السلوكيات.

وقد شهد المجتمع الليبي في السنوات الأخيرة تحديات كبيرة أثرت على نسيجه الاجتماعي، وأدت إلى ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق نتيجة للأزمات السياسية والحروب والنزوح والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. لم تعد التحديات التي تواجه الأعراف الاجتماعية في ليبيا تقتصر على الجوانب التقليدية، بل امتدت لتشمل الفضاء الرقمي؛ حيث تشير الدراسات الحديثة إلى أن التنشئة الاجتماعية في ظل الوسائط الرقمية أصبحت تواجه تعقيدات تؤثر على تشكيل الوعي القيمي للشباب الليبي، مما قد يضعف من فاعلية المعايير الاجتماعية المتوارثة في مواجهة السلوكيات المنحرفة (Hwaij, 2026).

ومن هذا المنطلق، يبرز دور الأعراف الاجتماعية كأداة فعالة للحد من الجريمة والمحافظة على التماسك الاجتماعي؛ فهي تمثل مجموعة من القيم والتقاليد غير المكتوبة التي ينشأ عليها الأفراد منذ الصغر، وتحدد لهم السلوكيات المقبولة والمرفوضة في مجتمعهم.

إن المجتمع الذي يحافظ على قيمه التقليدية ويعلي من شأن الأعراف المجتمعية يمتلك قدرة أعلى على مواجهة الجريمة؛ حيث يشعر الأفراد بالمسؤولية تجاه بعضهم البعض، ويزداد شعورهم بالانتماء والارتباط بهويتهم الثقافية والاجتماعية.

وعليه، فإن دراسة دور الأعراف الاجتماعية في ليبيا تتيح فهم الطرق التي يمكن من خلالها الحد من تفشي الجريمة، وتعزز الأمن والاستقرار داخل المجتمع، بما يحقق حياة آمنة ومستقرة لأفراده، ويخفف من آثار النزاعات والأزمات التي مرت بها البلاد. إن الأعراف الاجتماعية ليست مجرد تقاليد عابرة، بل هي ركيزة أساسية لبناء مجتمع متماسك قادر على مواجهة الانحراف والجريمة، وهو ما يجعلها أداة لا غنى عنها في أي استراتيجية تهدف إلى الحد من تفشي الجريمة في المجتمع الليبي (عريشة، 2022).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن المجتمع الليبي، وبالرغم من امتلاكه لأعراف اجتماعية قوية تاريخياً، يواجه صعوبة في تطبيق هذه الأعراف بفاعلية للحد من انتشار الجريمة في ظل الظروف الحالية. فغياب بعض الآليات التقليدية للمراقبة الاجتماعية، وتراجع دور الأسرة والمجالس المحلية في توجيه الأفراد، أدى إلى ضعف التأثير الوقائي للأعراف الاجتماعية (العماري، 2019).

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في سعيه إلى إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه الأعراف الاجتماعية في الحد من تفشي الجريمة داخل المجتمع الليبي. ويقدم البحث رؤية علمية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار لتفعيل

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الدور المجتمعي في مكافحة الجريمة، مما يسهم في دعم الجهود الرامية إلى بناء مجتمع ليبي أكثر تماسكاً وأماناً.

أهداف البحث:

1. التعرف على مفهوم الأعراف الاجتماعية وأهميتها في تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع الليبي.
2. تحديد الأسباب التي أدت إلى تراجع دور الأعراف الاجتماعية في مواجهة الجريمة خلال السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات والحروب والانقسامات (سعد، 2024).
3. اقتراح آليات وأساليب عملية لتفعيل دور الأعراف الاجتماعية بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي والحد من الجريمة.

تساؤلات البحث:

1. ما هو مفهوم الأعراف الاجتماعية وما مدى أهميتها في تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع الليبي؟
2. ما هي الأسباب التي أدت إلى تراجع دور الأعراف الاجتماعية في مواجهة الجريمة خلال السنوات الأخيرة نتيجة الأزمات والحروب والانقسامات؟
3. ما هي الآليات والأساليب العملية لتفعيل دور الأعراف الاجتماعية بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار المجتمعي والحد من الجريمة؟

مفاهيم البحث:

1- تعريف الدور :

الدور هو السلوك المتوقع من الفرد داخل الجماعة، ويمثل الجانب الديناميكي لمركز الفرد، وهو تتابع نمطي لأفعال متعلمة يقوم بها الفرد في موقف تفاعلي يرتبط بالأدوار الاجتماعية للأفراد الآخرين، ونمط من الاتجاهات والأفعال التي يقوم بها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فهو بمثابة مجموعة مركبة من القواعد العامة (ناصر، 1996).

التعريف الإجرائي للدور :

يقصد بالدور في هذا البحث مجموعة السلوكيات والتصرفات والواجبات التي يتوقعها المجتمع من الفرد أو المؤسسة عند القيام بمهمة أو وظيفة معينة داخل المنظومة الاجتماعية.

2- تعريف الأعراف الاجتماعية :

هي قواعد سلوكية مشتركة بين أفراد المجتمع تحدد ما هو مقبول أو مرفوض من الأفعال، ويجري الالتزام بها من خلال الرقابة الذاتية أو العقوبات الاجتماعية (هيستر وديتر أوب، 2001).

التعريف الإجرائي للأعراف الاجتماعية :

الأعراف الاجتماعية هي سلوكيات وأفعال متكررة تحظى بقبول الأفراد داخل مجتمع أو جماعة معينة، ويمكن التعرف عليها وقياسها من خلال مدى التزام الأشخاص بها أو استهجانهم لمن يتجاوزها.

3- تعريف الجريمة :

الجريمة هي كل فعل أو امتناع يراه المشرع الجنائي متعارضاً مع القيم الاجتماعية؛ فيتدخل بالنص على العقاب عليه (عبد الستار، 1985) .أما من الناحية الاجتماعية، فهي كل فعل يضر بالمصالح الاجتماعية أو يعرضها للخطر، أو كل فعل يتعارض مع الأفكار والمبادئ السائدة في المجتمع، أو كل فعل ترى الاتجاهات والآراء السائدة في المجتمع أنه ضار (صالح، 2002) .ومن الناحية القانونية، تُعرف بأنها الفعل الذي يجرمه القانون ويقرر له جزاءً جنائياً (بدوي، 1977).

4- الوقاية من الجريمة :

هي مجموعة من التدابير الوقائية التي يجب أن تتخذ لمنع حدوث الجريمة، وخاصة لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطيرة، أو الذين تُنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل (الخليل، 1998).

التعريف الإجرائي للجريمة :

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

هي أي تصرف يقوم به الفرد ويخالف القوانين والأنظمة والأعراف السائدة في المجتمع الليبي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: فاطمة عثمان بشير (2018) بعنوان "القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة"، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المنظومة القيمية التي تسهم في الوقاية من السلوك الإجرامي، وذلك من خلال تحليل الفروق بين مجموعة من القيم المحددة ضمن البحث لدى طلبة كليتين مختلفتين. اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي ذي التطبيق الميداني، باستخدام عينة مختارة من الطلبة بغرض استقصاء طبيعة العلاقة بين القيم الاجتماعية ومستوى الوعي الوقائي من الجريمة. وأظهرت نتائج الدراسة أن عدداً من القيم الأساسية مثل الولاء للوطن، والأمانة، واحترام الجار، والمحافظة على الممتلكات العامة، وحب العمل، تمثل ركائز جوهرية في الوقاية من الجريمة والانحراف؛ إذ تعد هذه القيم منظومة من الضوابط الاجتماعية والأخلاقية التي تحد من النزعات الفردية الأنانية أو العدوانية، وتعمل على تعزيز التماسك والتكافل الاجتماعي، مما يجعلها أداة فعالة في بناء الشخصية السوية وغرس السلوك القيمي الإيجابي لدى النشء (بشير، 2018).

الدراسة الثانية: بنور ميلاد عمر العماري (2019) بعنوان "القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة"، سعت هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي تؤديه القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، مع التركيز على إبراز إسهام مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس القيم والمعايير السلوكية التي تساعد أفراد المجتمع على تجنب السلوك الإجرامي. كما هدفت إلى تحديد أبرز العوائق التي تضعف عملية ترسيخ هذه القيم في الواقع الاجتماعي، والوقوف على الأسباب الكامنة وراء تراجع فاعليتها. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لما يتيحه من وصف للظاهرة الاجتماعية وتحليل أبعادها وأسبابها ضمن سياقها الواقعي (العماري، 2019).

الدراسة الثالثة: ميلاد أمحمد عريشة (2022) بعنوان "دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة"، هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام وسائل الضبط الاجتماعي غير الرسمي فعلياً في الحد من الجريمة، من خلال تحليل تأثيرها في استقرار النظام الاجتماعي وضبط السلوك الإنساني. استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأظهرت النتائج أن الضبط الاجتماعي غير الرسمي المتمثل في الأعراف والتقاليد والقيم المجتمعية يلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن داخل المجتمع. كما بينت النتائج أن وجود ضوابط اجتماعية فعالة بين الأفراد يعد شرطاً أساسياً لإشباع حاجاتهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي. وأكدت الدراسة أن الثقافة السائدة في المجتمع تمثل قوة ردع أخلاقية؛ إذ تدين الأفعال الإجرامية وتعتبرها خروجاً عن منظومة القيم والمعايير التي تحكم سلوك أفراده (عريشة، 2022).

النظريات المفسرة للدراسة:

1- النظرية الوظيفية :

ترى النظرية الوظيفية عند "إيميل دوركايم"، من خلال مفهوم "الأنومي(Anomie) "، أن المجتمع يصاب بحالة من الاضطراب وعدم الاستقرار عندما تتعرض منظومته القيمية لتغيرات سريعة أو أزمات حادة، سواء كانت اقتصادية، أو اجتماعية، أو أسرية. في مثل هذه الظروف، يفقد الأفراد قدرتهم على التمييز بين ما هو مقبول وما هو مرفوض من القيم والمعايير، مما يؤدي إلى حالة من الفوضى واللانظام؛ حيث يغيب الضبط الاجتماعي وتضعف القواعد الموجهة للسلوك. ونتيجة لذلك، يشعر الفرد بالقلق والتوتر ويفقد إحساسه بالانتماء، الأمر الذي قد يدفعه إلى العزلة أو إلى تبني سلوكيات منحرفة عن الإطار الاجتماعي العام.

وفي السياق ذاته، يرى "روبرت ميرتون" أن الجريمة تنشأ نتيجة ضعف الترابط بين ما يحدده المجتمع من أهداف وما يتيحه من وسائل مشروعة لتحقيقها؛ فحين يعجز الأفراد عن بلوغ الأهداف المعتبرة اجتماعياً عبر الوسائل المتاحة، يندفع بعضهم إلى السلوك المنحرف بحثاً عن بدائل غير مشروعة لتحقيق تلك الغايات. وبهذا، يُنظر إلى الانحراف باعتباره مظهراً من مظاهر الاختلال في التوازن بين القيم والوسائل داخل البناء الاجتماعي. وفي ظل غياب المعايير الواضحة وضعف القواعد المنظمة للسلوك، تتراجع فعالية أدوات

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الضبط الاجتماعي، ولا سيما الوسائل غير الرسمية مثل الضمير الجمعي والرقابة الاجتماعية والتقاليد؛ فحين تفقد هذه الوسائل تأثيرها، يصبح توجيه سلوك الأفراد وضبط تصرفاتهم أمراً أكثر صعوبة، مما يفتح المجال لانتشار الاضطراب والانحراف داخل المجتمع (كاره، 1985).

2- نظرية التفكك الاجتماعي

:تفسر نظرية التفكك الاجتماعي أن استقرار المجتمع يعتمد على التوافق بين سلوكيات الأفراد وتوقعات المجتمع ضمن إطار ثقافته وموارده المتاحة. ويحدث التفكك الاجتماعي عندما ينهار هذا التوافق، أي حين تصبح قواعد السلوك الاجتماعي غير متماشية مع الواقع القائم، أو عندما تتعرض هذه القواعد للتعديل أو الاستبدال بقواعد جديدة تختلف عنها، مما يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي واضطراب النظام الداخلي للمجتمع (الحوات وآخرون، 1988).

ويرى أصحاب هذه النظرية أن المجتمعات الصغيرة التي تتسم بترابطها الاجتماعي وتجانس قيمها، تميل إلى إنتاج عدد محدود وواضح من القواعد والمعايير التي تضبط سلوك الأفراد، مما يعزز لديهم الشعور بالأمان والانتماء، ويجعلهم أكثر التزاماً بالنظام وأبعد عن الجريمة. أما في المجتمعات الحضرية الكبيرة، فإن الفرد يواجه تنوعاً واسعاً في القيم والأنماط السلوكية، ويصبح عضواً في جماعات متعددة لكل منها معاييرها الخاصة، مما يضطره إلى محاولة التوافق بينها جميعاً. ومع تزايد التناقضات والضغوط، يصعب على الفرد تحقيق التوازن الاجتماعي، فتضعف الروابط ويغيب الانسجام العام. وعندما يعجز المجتمع عن توجيه أفراده نحو أهداف واضحة ومشتركة، ينحصر اهتمام الفرد في إشباع رغباته الشخصية ولو على حساب المصلحة العامة، الأمر الذي قد يدفعه إلى سلوكيات مخالفة للقانون (أبو توتة، 2001).

ويتضح مما سبق أن التفكك الاجتماعي يلعب دوراً مؤثراً في زعزعة استقرار المجتمعات؛ إذ يؤدي إلى اضطراب منظومة القيم التي يسعى المجتمع إلى غرسها، مثل روح التعاون والتكافل والأعراف الإيجابية التي تضمن تماسك المجتمع. كما يسهم هذا التفكك في توليد شعور بالإحباط النفسي لدى الأفراد، وقد يدفع بعضهم إلى تحميل المجتمع مسؤولية فشله في توفير الظروف الملائمة التي تحول دون انتشار ظواهر الانحلال الاجتماعي (أميمن، 2005).

تؤكد الدراسات الميدانية المجراة في البيئة الليبية أن التنشئة الاجتماعية تلعب دوراً حاسماً في وقاية المجتمع من الجنوح؛ إذ أن تفعيل دور الأسرة في غرس القيم الأخلاقية يساهم بشكل مباشر في خفض معدلات السلوكيات الإجرامية لدى الأحداث، خاصة في البلديات التي لا تزال تحافظ على روابطها الاجتماعية القوية مثل بلدية بني وليد .(Ahmed, 2026) كما أن المؤسسات التعليمية تتحمل مسؤولية اجتماعية متزايدة في مواجهة الظواهر المستحدثة كالتنمر الإلكتروني، من خلال تعزيز الرقابة القيمية التي تتماشى مع الأعراف المجتمعية.(Alsagheer, 2026)

المفاهيم والأهمية:

تعريف العرف :هو مجموعة من القواعد السلوكية التي يتوافق عليها أفراد المجتمع دون نص مكتوب، ويلتزم بها الناس التزاماً اجتماعياً يقوم على الاستحسان أو الاستهجان (الجوهري، 1978).

أهمية الأعراف الاجتماعية: تعتبر الأعراف الاجتماعية من الأدوات الأساسية التي ينظم بها المجتمع سلوك أفراده؛ حيث تحدد المعايير المقبولة في التعامل اليومي وتساهم في ضبط السلوك الجماعي. كما تلعب دوراً مهماً في الحفاظ على استقرار المجتمع وتقليل الصراعات من خلال وضع قواعد غير مكتوبة تساعد على تنظيم العلاقات. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الأعراف الانتماء الجماعي وتماسك المجتمع، إذ تشكل إطاراً للقيم المشتركة والتقاليد التي تربط بين الأجيال، وتسهم في نقل الثقافة وتسهيل التفاعل الاجتماعي، مما يقلل من النزاعات ويجعل الحياة اليومية أكثر سلاسة (عزي وآخرون، 2018).

الأسباب التي أدت إلى تراجع الأعراف الاجتماعية:

1. **التغير السريع في المجتمع :**يؤدي التطور التكنولوجي والاجتماعي السريع إلى خلق فجوة بين الأعراف التقليدية واحتياجات الحياة الحديثة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. **ضعف التنشئة الاجتماعية :**تراجع دور الأسرة والمدرسة في التربية الاجتماعية الصحيحة يقلل من قدرة الأعراف على توجيه السلوك.
3. **تأثير الإعلام والاتصال الجماهيري :**الانفتاح على محتوى إعلامي متنوع قد يضعف التمسك بالعادات المتوارثة.
4. **ضعف الرقابة الاجتماعية :**ضعف الروابط المجتمعية يقلل من الرقابة غير الرسمية التي تفرض الالتزام بالأعراف.
5. **التحولات القيمية :**التغير في الفهم الديني أو الأخلاقي قد يضعف دعم الأعراف التي كانت ترتكز على تلك القيم (سعد، 2024).

يرجع تراجع دور الأعراف الاجتماعية في الحد من الجريمة جزئياً إلى التحولات البنيوية والوظيفية التي طرأت على الأسرة الليبية في السنوات الأخيرة؛ حيث أثرت التحولات الاجتماعية على قدرة الأسرة كأداة ضبط أولية، مما أضعف من عمليات التكيف الاجتماعي والالتزام بالمعايير التقليدية التي كانت تشكل سداً منيعاً ضد الجريمة.(Agha, 2026; Ismail, 2025)

وظائف الأعراف الاجتماعية :

تتعدد وظائف الأعراف لتشمل تنظيم السلوك الاجتماعي، تعزيز التماسك والانتماء، تنظيم العلاقات اليومية والاقتصادية، حفظ الهوية الثقافية، واستيعاب التغير الاجتماعي بمرونة، فضلاً عن إضفاء قيمة معنوية ورمزية مرتبطة بمكانة الشخص وشرفه في المجتمع (عزي وآخرون، 2018).

تعريف الجريمة :

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تعكس اضطراباً في بنية العلاقات وفي أنماط السلوك داخل المجتمع. وهي سلوك يحرمه القانون، سواء كان فعلاً إيجابياً أو امتناعاً عن أداء واجب قانوني، ويرتب عليه المشرع عقوبة (سرور، 2020).

أسباب الجريمة وآثارها:

تتنوع أسباب الجريمة بين عوامل اقتصادية كالفقر والبطالة (أبو زيد، 2010)، وعوامل أسرية كالتفكك وضعف الرقابة (عودة، 2008)، وعوامل بيئية ونفسية وتأثير جماعات الرفاق (شعلان، 2010؛ فهمي، 2011). وتؤثر الجريمة سلباً على الفرد بتهديد سلامته، وعلى الأسرة بتفكك روابطها، وعلى المجتمع بتآكل الثقة وتقويض النسيج الاجتماعي وإعاقة التنمية (رجب، 2009).

إن فاعلية الأعراف الاجتماعية يجب أن تمتد لتشمل استراتيجيات مكافحة الجريمة في أبعادها المعاصرة، لا سيما الجرائم الإلكترونية التي باتت تهدد النسيج الاجتماعي؛ مما يتطلب تحديثاً لآليات الضبط غير الرسمي لتواكب التطورات التقنية مع الحفاظ على الجوهر القيمي للمجتمع (Hanish, 2025)

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة :

يرتكز هذا البحث على استخدام المنهج الوصفي، الذي يهدف إلى دراسة الظاهرة محل البحث من خلال وصفها بدقة وتحليل أبعادها المختلفة، للوصول إلى فهم أعمق لطبيعتها وتفسيرها بشكل علمي. وقد تم الاعتماد في جمع المعلومات على المصادر والمراجع العلمية، والأبحاث الأكاديمية، إلى جانب الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة. كما جرى التعامل مع هذه المصادر بأسلوب تحليلي نقدي، من خلال تنظيم المعلومات ومقارنتها وربطها بإشكالية البحث وأهدافه، بما يسهم في بناء إطار معرفي متكامل يدعم نتائج البحث (الحوات وآخرون، 1988).

نتائج الدراسة:

1. إن للأعراف الاجتماعية دوراً جوهرياً في الحد من تفشي الجريمة؛ حيث تعمل هذه الأعراف كأطر مرجعية توجيهية للسلوك الفردي والجماعي، وتحدد ما يعتبر مقبولاً أو مرفوضاً داخل المجتمع.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

2. أظهرت النتائج أن المجتمعات التي تحافظ على قيمها التقليدية ومبادئها الأخلاقية بانتظام، تتمتع بآليات فعالة لغرس هذه القيم لدى الأجيال الجديدة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والجماعات المحلية (العماري، 2019).
3. بينت الدراسة أن ضعف وتآكل الأعراف الاجتماعية يؤدي إلى تصدع شبكة الرقابة المجتمعية غير الرسمية، مما يتيح فرصة أكبر لانتشار السلوك الإجرامي نتيجة افتقاد الأفراد للإرشاد القيمي الذي يوجه سلوكهم (عريشة، 2022).
4. إن تعزيز الوعي بالقيم الاجتماعية وتطبيقها بشكل مستمر يمثل أداة وقائية فعالة لا تقتصر فائدتها على منع الجريمة فحسب، بل تساهم أيضاً في تعزيز الانتماء الاجتماعي والاستقرار المجتمعي.

التوصيات:

1. **تعزيز غرس القيم الاجتماعية :**ضرورة تفعيل دور الأسرة والمدرسة والمجتمع المحلي في نقل القيم والأعراف للأجيال الجديدة لضمان توجيه سلوكهم بشكل سوي (بشير، 2018).
2. **تنفيذ برامج توعية فعالة :**تنظيم أنشطة وورش عمل تهدف لرفع وعي الأفراد بأهمية الالتزام بالقيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة.
3. **دمج التربية القيمية في التعليم :**إدخال محتوى يركز على القيم الأخلاقية والاجتماعية في المناهج الدراسية بشكل منتظم ومستمر.
4. **تعزيز الرقابة المجتمعية :**دعم المجتمع في تطوير آلياته لضبط السلوكيات غير المقبولة والحد من الانحراف دون الاعتماد الكلي على العقوبة القانونية.
5. **تشجيع المشاركة المجتمعية الإيجابية :**تحفيز الأفراد على الانخراط في المبادرات التي تعزز التماسك الاجتماعي وتقلل من مظاهر الانحراف.
6. **متابعة التحولات في الأعراف الاجتماعية :**إجراء دراسات دورية لرصد التغيرات في القيم الاجتماعية واتخاذ التدابير الوقائية الاستباقية عند الحاجة.
7. **التركيز على الوقاية الاستباقية :**تبني سياسات تهدف إلى تقوية البيئة الاجتماعية الإيجابية للحد من الجريمة بدلاً من الاقتصار على الإجراءات العقابية اللاحقة (سعد، 2024).

الخلاصة :

يتضح مما سبق أن الأعراف الاجتماعية تلعب دوراً أساسياً في توجيه سلوك الأفراد والحفاظ على النظام داخل المجتمع؛ فهي تساعد على ترسيخ القيم المشتركة وتعزز الشعور بالمسؤولية المجتمعية. إن تعزيز الالتزام بهذه الأعراف يشجع الأفراد على التصرف بطرق إيجابية ويخلق بيئة أكثر أماناً واستقراراً. ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار تقوية الوعي بالأعراف الاجتماعية ركيزة أساسية في الاستراتيجيات الوقائية الرامية لبناء مجتمع ليبي متماسك وآمن.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

[1] أبو توتة، عبد الرحمن. (2001). علم الإجرام. المكتب الجامعي الحديث.
[2] أبو زيد، أحمد عبد الله. (2010). علم الإجرام. دار الفكر العربي.
[3] أميمن، عثمان علي. (2005). مقدمة أساسية في علم النفس الإجرامي. دار الكتب للطباعة.
[4] بدوي، أحمد زكي. (بدون تاريخ). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان.
[5] بشير، فاطمة عثمان. (2018). القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة. مجلة سبها للعلوم الإنسانية، 17.(1)
[6] الجوهري، محمد. (1978). علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث. دار المعارف.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

[7] الحوات، علي عبد الهادي وآخرون. (1988). دراسات في المشكلات الاجتماعية. طرابلس.
[8] خليل، ضياء الدين محمد. (1998). آفاق التطور للعقوبة وأبعادها المستقبلية ومردودها على ترشيد السياسة الجنائية. القاهرة.
[9] رجب، السيد. (2009). علم الإجرام والعلوم الجنائية. دار المطبوعات الجامعية.
[10] سعد، جمال. (2024، 30 سبتمبر). أكاديميو المجتمع: عولمة العادات والتقاليد اعتداء على الهوية. مجلة المجتمع.
[11] سرور، أحمد فتحي. (2020). الوسيط في قانون العقوبات - القسم العام (ط. 6). دار الأهرام للنشر والتوزيع.
[12] شعلان، محمد. (2010). علم نفس الجريمة. دار غريب للطباعة والنشر.
[13] صالح، مصلح. (2002). التغير الاجتماعي وظاهرة الجريمة. مؤسسة الوراق.
[14] عبد الستار، فوزية. (1985). مبادئ علم الاجتماع والعقاب. دار النهضة.
[15] عبد الفتاح، نبيل. (2012). علم الاجتماع الجنائي. دار الجامعة الجديدة.
[16] عزي، عبد الرحمن وآخرون. (2018). مدخل إلى علم الاجتماع (ط. 4). دار الخلدونية.
[17] عريشة، ميلاد أمحمد. (2022). دور الضبط الاجتماعي غير الرسمي في الحد من الجريمة. مجلة الجامعي.
[18] العماري، بنور ميلاد عمر. (2019). القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من الجريمة. مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة المرقب.
[19] عودة، عبد القادر. (2008). التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي. دار النهضة العربية.
[20] فهمي، مصطفى. (2011). علم النفس الجنائي. مكتبة الأنجلو المصرية.
[21] كاره، مصطفى. (1988). مقدمة في الانحراف الاجتماعي. معهد الإنماء العربي.
[22] ناصر، إبراهيم. (1996). علم الاجتماع التربوي.
[23] هيستر، مايكل، وأوب، كارل ديتر. (2001). الأعراف الاجتماعية. مؤسسة راسل سيج.

ثانياً: المصادر الأجنبية:(English References)

[24] Agha, N. A. U. A. Q. (2026). The Transformation of Libyan Family Functions: A Descriptive and Analytical Sociological Study. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 2 (2), 271-282.
[25] Ahmed, E. A. M. (2026). Socialization and Its Role in Combating Juvenile Delinquent Behaviors: A Field Study on a Sample of Families in Bani Walid Municipality. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 27-51.
[26] Alsagheer, N. A. (2026). The social responsibility of educational institutions in confronting cyberbullying. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 447-458.
[27] Hanish, S. A. S. (2025). The Social Dimensions of Cybercrime and Strategies for Combating It. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 400-410.
[28] Hwaij, M. M. (2026). Socialization in the Age of Digital Media: A Sociological Study of the Libyan Context. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 321-335.
[29] Ismail, H. A. (2025). Social Transformations in the Structure and Functions of the Libyan Family: A Study of their Impact on Socialization and Social Adaptation. Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies, 660-673.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).